

## ( التعريف والنقد ) نظرة في القصيدة الأولى من ديوان النابغة الشيباني

الأستاذ يوسف الصيداوي

كنت أرسلت هذه المقالة من قبل إلى مجمع اللغة العربية بدمشق ، ليرى رأيه في نشرها في مجلته . وهتف إليّ من بعد ، الأستاذ أحمد راتب النفاخ – رحمه الله رحمة واسعة ، وجعل جنة الخلد مأواه – يعلمني أن قد ووفق على نشرها في المجلة ، وأنه يجب أن يدارسني أشياء فيها قبل نشرها . فشكرت له اهتمامه ؛ وتحدثنا بالهاتف مرّات ، ثمّ لقيته في بيته مرّتين ، وكان حاضرَ ذلك الأخ الأستاذ عزّ الدين البدوي النجار .

ولبت بعد ذلك زمناً ، كلما عتت له خاطرة ، هتف إليّ يذكرها ، أو يحضّني على التنقيب عمّا يتعلّق بها ، لعل مرجعاً يسعف برواية تقطع الظن باليقين ، أو قولٍ لإمامٍ يقيد شاردةً تكون على ذلك عوناً .

ويتتالي ذلك مرة ومرة ومرة ؛ لا توهّج قلبه بحمد ، ولا إجلالي له يعيد المقالة إلى المطبعة . حتى لقد رأيتني بعد حين منصرفاً إلى تأمل هذا الشغف النبيل ، الذي تجاوز الهوى إلى الهيام ، لعلّي أدرك سرّ تدفّقه ، من قلب ذلك الرجل الفذّ .

وكنت على أن أعيد النظر فيما أثاره من ملاحظات ؛ ثمّ تصرفني شؤون الحياة عن ذلك زمناً فأغفل . ثمّ أفتح عينيّ على زلزالٍ فقده ؛ وأنظر ، فأجد بين يديّ من ملاحظاته كثراً ، لا أجزى لنفسني إمساكه

ولا إنفاقه . وأبدئ وأعيد ، ثم أصل من بعد إلى قرارة ، أطمئن فيها إلى أن مال « قيصر » لا يتلبس به مال .

فأما ملاحظاته – رحمه الله – فمشاراً إليها ، منوّه بها ، لم يمنعني من إيرادها أن تكون عليّ . فلا مساس .

وأما الذي أجريت القلم فيه من المقالة ، زيادة أو نقصاً ، فمحكوم باستيلاء النقص على جملة البشر ، مستظل بخلود مقولة العماد الأصفهاني : [ إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه ، إلا قال في غده : لو غيّر هذا لكان أحسن – ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل – ولو ترك هذا لكان أجمل ] . فالذي في المقالة لفظاً ومعنى ، يمثلني إذاً وحدي ، بما له وعليه .

كان الأستاذ أحمد نسيم حَقَّق ديوان [ النابغة الشيباني ] ، فصدر مطبوعاً بالقاهرة سنة ١٩٣٢ م .

ثم عمّد الدكتور عبد الكريم إبراهيم يعقوب إلى إعادة تحقيقه . ونشرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق سنة ١٩٨٧ م . وقد قدّم الدكتور المحقق لعمله هذا بنحو سبع وعشرين صفحة ، أدار فيها الحديث حول نسخ الديوان الخطية ، ومنهجه في التحقيق الخ ... ثم أتبع ذلك شعر الشاعر .

ولقد قرأت الديوان ، ودوّنت ملاحظات . وكادت مكانة الشاعر تغريبي فأبسط القول في ذلك كله . ولكنني رأيت أنّ هذا محتاج إلى حيّز قد تشرق المجلّة به<sup>(١)</sup> ، وأن القليل قد يجزئ فيدلّ على الكثير . فعزمت أن

(١) علّق الأستاذ النفاخ – رحمه الله – على قولي هذا ، فقال : إن المجلة لا تشرق بذلك . وحضّني على العودة إلى قراءة الديوان ، والنظر في رواياته ، وفيما أورده المحقق من شروح وآراء ، وأن أكّتب في كل ذلك ؛ فاعتذرت .

أقف عند قصيدة واحدة من الديوان . وكدت أختار ، ثم عزفت عن ذلك ، لما في الانتقاء من مظنة الميل والانحياز ، وآثرت أن أقصر الحديث على القصيدة الأولى من الديوان ، فذلك أقرب إلى العدل ، وأحرى أن يدفع شبهة الهوى .

ولقد حرصت أن تكون أرقام الأبيات هنا ، هي أرقامها نفسها في الديوان ، وأن يكون ضبط المفردات هو ضبط المحقق حرفاً حرفاً ، ليكون من يقرأها هنا ، كأنه يقرأها في الديوان .

يتقدم القصيدة نسب الشاعر ؛ والأستاذ المحقق يجشم نفسه عناء تخطئة خمسة عشر مرجعاً ، قال إن نسب الشاعر ورد فيها محرّفاً ، أو مصحّفاً . غير أن الذي أضعف حجّة الأستاذ الدكتور ، أنه لم يذكر سبب اجتزائه بتخطئة هذه المراجع وحدها ، ولمّ لمّ يزد من ذلك أو ينقص . ولا ذكر المصدر الذي اعتمده في التخطئة والاستصواب . بل اكتفى بأن قال : [ وهو خطأ ] ، [ وهو تحريف ] ، [ وكلها تصحيفات وتحريفات ] . فكان ذلك - حتى لو صحّ - دعوى بغير دليل .

وتسير القصيدة :

١ - أرقّت وشرّ الداء همّ مؤرّق كأي أسيرٍ جانبِ النومِ مؤثّق  
والصواب : [ مؤرّق ] بكسر الراء . اسم فاعل من [ أرقّ - يُورّق ]  
وقد أغفل المحقق وجهاً آخر لـ [ جانبِ النوم ] ، كان أحمد نسيم قد نبّه عليه ، بأن أورد ضبط الوجهين ، فتحماً وكسراً : [ جانبِ النوم ] ، وقال : [ هذا الشكل كما هو في الأصل ، والمراد به احتمال الوجهين ] .  
ومع أننا نرجح الرواية التي أخذ بها الأستاذ المحقق ، إن إغفاله الوجه الثاني ، والإعراض عنه كأنه لم يكن ، تضييع وتحكّم .

٢ - تذكّر سلمى أو صريع لصحبه يقول إذا ما عزّت الخمر: أنفقوا  
ضبط أحمد نسيم كلمة [ تذكّر ] بضم الكاف وفتح الراء :  
[ تذكّر ] ، وأما المحقق فأغفل ضبطها ، إلا الكاف فشدها : [ تذكّر ] ،  
مع أن الكلمة تحتمل وجوهاً .

أ - تذكّر : فعلاً ماضياً ، يرجع ضميره إلى [ أسير ] .

ب - تذكّر : بضم الكاف والراء ، على البدلية من [ هم ]<sup>(٢)</sup> .

ج - تذكّر : وهو ما اختاره أحمد نسيم ، فكأنه انتصاب على نزع  
الخافض ، وأن الأصل : [ هم مؤرّق من تذكّر سلمى ] .

٤ - يقول الشروب : أي داء أصابه أتخبيلُ جنُّ أم دهاه المروِّقُ  
قال الأستاذ المحقق في الشرح : [ أتخبيل : من الخبل والخبال ، وهو  
الفساد في العقول والأفعال والأبدان ، وهو هنا الفساد في العقل ، أي  
الجنون ] اهـ .

قلت : الصواب أن يقال : [ هو الإفساد ] لا [ الفساد ] . وذلك  
أن تفسير [ التخبيل ] بـ [ الفساد ] فيه إلغاء لما تجلبه همزة النقل من معنى  
التعدية ، وحرمان [ التخبيل ] من معنى الفعل ، فيصير المعنى بالإضافة  
المحضّة : [ أجنون جنّ ] ؛ ولم يقل أحد إن للجن جنوناً ، وإنما الذي  
يقال ، إن الجن تصيب الإنس بالجنون ، فتخبّلهم تخبيلاً ، فتنفسد عقولهم  
إفساداً .

(٢) رحمه الله ، لم يرتح لاحتمال أن يكون [ تذكّر ] بدلاً من [ هم ] في البيت  
الأول ، وذلك لبعدهما بين البدل والمبدل منه ، وإن كان لم يتذكّر حكماً نحوياً يحول دون  
البدلية ، في هذه الحال .

٦ - وأعجب سلمى أن سلمى كأنها من الحُسنِ حوراءُ المدامعِ مُرشقُ

ضبط الأستاذ المحقق كلمة [ أعجب ] بفتح الباء ، فهي على ذلك فعل ماض . فاعله المصدر المؤول : [ أن سلمى ... ] ، وهو وجه ترضى به النفس ؛ غير أن الأستاذ المحقق أغفل الرواية التي أخذ بها أحمد نسيم وهي : [ وأعجب سلمى أن سلمى ... ] ، على أن [ أعجب ] اسم تفضيل . منظوراً في ذلك إلى أن في سلمى فناً من العجب تتفاضل ، وأن الأصل : [ وأعجب أمور سلمى ... ] ، ثم حذف المضاف .

وذلك وجهٌ كان جديراً بأن يُذكر مصدره ، وأن تُضاء جوانبه ، وأن يُقبل أو يُردّ ... وأما إغفال كل ذلك ، والاقتصار على ضبط الباء بالفتح ، فهوى نفس .

٧ - دعاها إلى ظلّ تُزجّي غزالها مع الحرّ عُمرّي من السدرِ مُورق

قال المحقق في ترجمة السدر : [ واحده سدره وجمعها سدرات وسدرات وسدرات ] ، فأورد للسدره - كما ترى - ثلاثة جموع متماثلة ، خالية من الشكل ، وهو يريد : [ سدرات وسدرات وسدرات ] .

وما إيراد [ السدره ] إلا استطراد ، ولا إيراد [ السدرات ... ] إلا استطراد على استطراد . وحتى لو ضبط هذه الجموع بالشكل لما فعل شيئاً . فجمع [ سدره ] على [ سدرات وسدرات وسدرات ] جمع قياسي . وإذا كان الأستاذ المحقق رأى المعاجم تورد هذه الجموع فسار في هديها ، فإن المعاجم لا توردها - وهي قياسية - عبثاً . وإنما توردها في خلال ذكر جموع [ السدره ] سالمة ومكسرة . وفي كل حال إن بين عمل المحقق وعمل المعجمي فرقاً لم يلتفت إليه الأستاذ المحقق ، لا في هذا

البيت ، ولا في كثير من الأبيات الأخرى . يَدُلُّكَ على ذلك شرحه للبيت الثامن :

٨ - تَعَطَّفُ أحياناً عليه وتارةً

تكادُ - ولم تُعْفَلُ - من الوجد تُحْرَقُ

فالبيت واضح المعنى ، ولكن الأستاذ المحقق أفاض في شرح [ تحرق ] فكتب فيه ثلاثة أسطر ، منها ما يناسب معنى البيت ، ومنها ما لا يناسبه ، ومنها ما لا ينظر إليه بحال . وإليك شرح المحقق كما جاء حرفياً :

أ - [ تحرق : تدهش وتتحير فلا تدري ماذا تفعل ] .

قلت : هذا مناسب لمعنى البيت .

ب - [ يقال : حرق الطيب أي دهب ولصق بالأرض إذا رأى الصائد فلم يقدر على النهوض من خوف ، ويقال : أخرقه الفزع أي أدهشه ] .

قلت : هذا لا يناسب معنى البيت ، لأن المعنى فيه ، هو حيرة من به الحب والوجد ، لا اللصوق بالأرض من الخوف .

ج - [ ويقال : ناقة خرقاء ، أي لا تتعهد مواضع قوائمها ] .

قلت : هذا لا ينظر إلى معنى البيت بحال ، وإنما هو استمداد من المعاجم مفتقر إلى التبصر .

١٠ - إذا قتلتم لم يؤد شيئاً قيلها

برهرة رياء تؤد وتُعشق

أثبت الأستاذ المحقق الهمزة فوق الواو : [ لم يؤد ] ، فحال المعنى

عمّا أراد الشاعر . وذلك أنّ [ لم يؤد ] إمّا أن يكون من [ أَدَى فلاناً ]  
- وِزَان فَعَلَ - إذ احتله ، واللبن إذا خضمه [ ، وهذا ليس مقصوداً . وإمّا  
أن يكون من [ آداه ] - وِزَان أَفْعَلَ - إذا أعانه [ ، وهذا ليس مقصوداً  
كذلك .

والصوابُ البين حذفُ الهمزة : [ لم يُود ] لأنه من [ وَدَى القاتلُ  
القتيلَ - يَدِيهِ ، دِيَّةٌ ] إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس .

١١- وَتَبَسُّمٌ عَنْ غُرِّ رُؤَايَ كَأَنَّهَا

أَقْحاحِ بَرِيَّانٍ مِنَ الرُّوَضِ مَشْرِقِ

ضبط الدكتور المحقق كلمة [ رواء ] بكسر الراء وضمها ، ليدل  
بذلك على صحّة الوجهين - في اعتقاده - وقال في الحاشية : [ الرواء بضم  
الراء تعني حسنة المنظر ، وبكسر الراء : جمع ربا وربانة وهي المرتوية ] اهـ .

قلت : هذا شرح مرتجل ، فالرّوَاء كلمة لم تستعملها العرب في  
معنى [ حَسَنَةِ المنظر ] أو [ حَسَنِ المنظر ] كما وهم الأستاذ المحقق ، وإنما  
استعملتها في معنى [ المنظرِ الحَسَنِ ] . وشتان ما بين [ حَسَنَةِ المنظر ]  
و[ المنظرِ الحَسَنِ ] . يقال : [ فلان له رُؤَاءٌ ] ، أي له منظرٌ حَسَنٌ .  
ولا يقال : [ الأسنان رُؤَاءٌ ] وأنت تعني : الأسنان حَسَنَةُ المنظر ، وإنما  
يقال : [ في الأسنان رُؤَاءٌ ] ، أي فيها حُسْنٌ . فكما أنك لا تقول :  
[ الأسنان جَمالٌ ] ، لا تقول : [ الأسنان رُؤَاءٌ ] . قال أوس بن حجر -  
ديوانه/ ١٣٠ :

إذا الحربُ حَلَّتْ ساحةَ القومِ أخرجتْ

غُيُوبَ رجالٍ يُعْجِبونكَ في الأَمْنِ

وللحرب أقوامٌ يُحسامونَ دُونَهَا

وَكَمْ قَدْ تَرَى مِنْ ذِي رُوءٍ وَلَا يُغْنِي

ثم إن [الرُّوءَ] جمع لمؤنث ، و[الرُّوءِ] مفردٌ لمذكر ، وكيف يوصف الجمع المؤنث - هنا - بالمفرد المذكر ؟ .

الصواب ضبط الراء بالكسر [رِواء] ليس غير . إذ [الرِواء] جمع [رِيا] . ففي اللسان : [ امرأة رِياً من قومٍ رِواء ] . فإذا قلت : [ الأسنان الرِواء ] فالمعنى : الأسنان المرتوية ، أي التي ظَهَرَ الرِيق فيها ، فكأنها ارتوت - ضد عطشت - وهو مما تحبه العرب وتمتدحه .

١٤- تكون وإن أعطتك عهداً كأنها

إذا رُمستَ منها الودَّ نجْمٌ مُحَلَّقٌ

١٥- فبرِّح بي منها عُداةٌ فصرمُها

عليّ غرامٌ وادِّكارٌ مُششوقٌ

وإنما أوردت البيتين معاً لإتصال معناهما ، وبناء ثانيهما على أوّلها . وقد ضبط المحقق كلمة [عُداة] بضم العين ، وجعلَ التاء مربوطة وإنما [العُداة : الأعداء جمع عدوّ] (٣) ، والمعنى - على ما ضبطه الأستاذ المحقق - هو : [ فبرِّح بي منها أعداء ] وهو وَهْمٌ بَيْن . وإنما الصواب :

(٣) علّق على قولي : [ والعُداة الأعداء جمع عدوّ ] ، فقال : [ العدو جمعهم الأعداء ] . قلت : إنني لا أدفع عن نفسي ، ولا أدعي لها العصمة ، ولكن للحجة حقها من البيان ، فعبّرتي لا تنصرف - كما قرّر رحمه الله - إلى أن العدو بالضرورة جمع للعُداة . ومهما يدر الأمر ، فقد أراد بملاحظته هذه أن [العُداة] وإن كان معناها - كما ذكرت - هو [ الأعداء ] ، فإن العدو لا يجمع على [عُداة] بل يجمع على [أعداء] . وأما [العُداة] فمفردة [عادٍ] ، ومثله : [ قاضٍ وقُضاة ، ورامٍ ورُماة ، وداعٍ ودُعاة ... ] .



[ عِدَات ] بكسر العين ، وبالتاء المبسوطة ، لأنه من [ وَعَد - يَعِد ، عِدَّة ] والجمع عِدَات .

يدلّك على ذلك قولُ الشاعر في البيت الأول / ١٤ / : [ تكون وإن أعطتك عهداً كأنها ... ] ، ويريد به أنها - وإن وعدتك وأعطتك عهداً - لا تفي بما وعدت ، ولذلك برّح بالشاعر عِدَات منها لا تتحقّق . ولا التفاتٌ إلى قائل يقول : إن الذي برّح بالشاعر أعداءٌ حالوا بينه وبينها ؛ وذلك أن الشاعر قال : فبرّح بي منها عِدَات ، أي عِدَات كائنة منها . والجار والمجرور هنا أبانا عن أنّ العِدَات منها ؛ ولا معنى لـ [ أعداء منها ] ، فأنت لا تقول : عاداني أعداء من زينب أو خديجة ... والذي ذهب إليه المحقّق وهمّ بين .

١٩ - وزرعٌ وكلُّ الزرع يُشبهه أصله

همُّ وُلِدُوا شَتَّى مُكَيْسٍ وَمُحَمِّقٍ

عَرَضَ الشاعر لصنوف الناس فقال في البيت / ١٨ / : [ وللناس أهواء ... ] ثم أتبعه البيت / ١٩ / . وقد ضبط الأستاذ المحقّق [ وُلِدُوا ] بضمّ الواو ، وكسر اللام ، بالبناء للمجهول . ولا أرى ذلك معيناً على بيان إرادة الشاعر . ذاك أنّ قوله : [ مُكَيْسٌ ] هو مِن [ أَكَّاسَ ] أو [ أَكَيْسَ ] ، إذ وَلَدَ أولاداً أَكْيَاساً ؛ وقوله : [ مُحَمِّقٍ ] هو مِن [ أَحَمَّقَ - يُحَمِّقُ ] ، إذا وَلَدَ أولاداً حَمَقِي .

فالناس عند الشاعر كالزُّرَّاع ، فهؤلاء يزرعون بذرهم في الأرض ، وأولئك يزرعون أولادهم في أرحام أمهاتهم . فمنهم أبٌ وَلَدَ أَكْيَاساً ، فهو مُكَيْسٌ ، ومنهم أبٌ وَلَدَ حَمَقِي فهو مُحَمِّقٌ ، فهم على ذلك قد [ وُلِدُوا شَتَّى ] ، فكانوا مُكَيْساً وَمُحَمِّقاً .

ولو قبلنا ما اختاره الأستاذ المحقق من بناء الفعل للمجهول ، لكان ما يتحصّل من المعنى ، دائراً حول الآباء وحدهم ، أي : الآباء وُلِدُوا ، ولضاع ما قصد إليه الشاعر من زارع ومزروع ، ووالد ومولود ، في قوله : [ وكلُّ الزرع يشبه أصله ] . والذي يدلّك على إرادة الشاعر هو قوله : [ زَرَعٌ ] بالضمّ والتنوين . فإنه إتمامٌ لقوله : [ وللناس أهواءٌ ] ، أي : [ للناس أهواءٌ وللناس زَرَعٌ ] .

وعلى ذلك يكون الضبط المعبر عن إرادة الشاعر هو : [ وُلِدُوا ] بالبناء للمعلوم<sup>(٤)</sup> .

٢٣- ولم يأتني عنّي من الشتم عاذرٌ خلا أن أمثالي تُصيبُ وتعرقُ جاء في شرح الأستاذ المحقق : [ العاذر : أثر الجرح أو غيره ] .

قلت : صحيح أن من معاني [ العاذر ] أثر الجرح ، ولكن ليس هذا موضعه . وذلك أن الذي يأتي من الهاجي ليس أثر الجرح ، بل الجرح نفسه ، وهو الهجاء . وعلى ذلك ، إن العاذر في البيت اسم فاعل من [ عَذَرَهُ - يَعْذِرُهُ ] إذا رَفَعَ عنه اللوم . ويريد الشاعر : أن من يحقد عليّ لم يأتني مني هجاء يكون عاذراً له في حقه عليّ . وكل الذي كان مني أن أمثالي تصيب وتعرق . فما ذنبي إذا كان الأمر كذلك ؟ .

٢٦- وَغَيْرَهَا جَوْنٌ رُكَّامٌ مُجَسِّدٌ جِلٌّ

أَجْسٌ خَصِيفٌ اللَّوْنُ يَنْجِسُو وَيَسْرِقُ

٢٧- يَلَالِي وَمِيضٌ مُسْتَطِيرٌ يُشْبِهُهُ

كَمَا جَالٌ فِي دُهْمٍ مِنَ الْخَيْلِ أْبَلَقُ

(٤) ذكر - رحمه الله - أن ما أخذ به المحقق غير ممتنع . قلت : وإنما لنسلم بأنه غير ممتنع ، ولكن بين ما لا يمتنع وبين إظهار إرادة الشاعر فرق .

٢٨- تنوء بأحمالٍ ثقالٍ ، وكلَّها.

– وقد غرقت بالماء – رِيَانٌ مُتَأَقُّ

لقد أوردت الأبيات الثلاثة معاً ، لترابطها ، وأما همي فالبيت الأخير . وهو قول الشاعر : [ تنوء بأحمال /... / ٢٨ ] ، فقد أورد فيه المحقق فِعْلَ [ تَنُوء ] بالناء ، وهو على هذه الرواية ، لا مرجع لضميره المؤنث ، لا مفرداً ولا جمعاً .

والوجه التذكير : [ ينوء ] بالياء ، ويهدي إلى ما نذهب إليه قولُ

الشاعر :

٢٩- كَأَنَّ مَصَابِيحاً غَذَا الزَيْتُ فُنَلَهَا

ذُبَالاً بِهِ بَاتَ إِذَا التَّجَّجُ تَذَلَّقُ

فالضمير في قوله : [ ذبَالاً بِهِ ] ، إنما يعود إلى [ الجون ] ، إذ الأصل في نظم التركيب : [ كَأَنَّ مَصَابِيحَ بِهِ غَذَا ... ] .

كما يهدي إليه قوله في البيت / ٣٠ : [ كَأَنَّ خَلَايَا فِيهِ ] ، أي : في

الجَوْنِ . .

٣٠- كَأَنَّ خَلَايَا فِيهِ ضَلَّتْ رِبَاعُهَا

وَلَجَّةٌ حُجَّجَاجٌ وَغَابٌ يُحَرِّقُ

فأما شارح الديوان – في المتن – فقد شرح كلمة [ خلايا ] فقال :

[ خلية النحل ، تجمع على خلايا ] .

وأما الأستاذ المحقق فقد صرف وجهه عن هذا الشرح ، فلم يقف

عنده ، ولا علق عليه . بل تخطاه فقال : [ خلايا : جمع خلية ، وهي الناقة

المطلقة من العقال . الرباع جمع ربع – كمضر – وهو الفصيل . ينتج في

الربيع وهو أول التاج ] اهـ .

قلت: هذا الذي قاله الدكتور المحقق يُرى في المعاجم، ولكنه غير مقصود هنا، وأبين لك الأسباب:

أولاً: لقد ضبط الدكتور المحقق كلمة [رباعها] بضم العين، كأنها فاعل [ضلت]. وكان الشاعر أراد إلى أن الرباع ضاعت، فحنت أمهاتها، فمهمة الرعد في السحاب، كحنين النوق المولّهة، إذ تنزع إلى أولادها.

وهو معنى جيد، قد طالما تعاوره الشعراء، ومنه قول الشاعر:

فَمَا وَجَدْتُ كَوْجِدِي أُمَّ سَقِيٍّ أَضَلَّتْهُ فَرَجَعَتْ الْحَيْنِنَا  
غير أن الأستاذ المحقق، إذ ضبط كلمة [رباعها] بالضم، قد أضاع سمّت الشاعر، وفصم عرى الصلة العاطفية بين النوق وضلالها أولادها، وترك التعبير مجوّفاً منخوباً.

هذا، على أن تأمل العبارتين التاليتين، قد يوضح ما جلبته هذه الضمة من آثار، وذلك أن البون شاسع.

بين قولك: [الناقة ضاع ولدها] وقولك: [الناقة أضاعت ولدها] فالعبارة الأولى ليس فيها إلا أن ولد الناقة ضاع، على حين ترى في العبارة الثانية أمّا أضاعت ولداً. فكم بين أن يضيع ولدٌ، وبين أن تُضيعه أمّه من البون؟! ولو أن الأستاذ المحقق ضبط [رباعها] بالفتح، على أنها مفعول به لـ [ضلت]، لظلت الصلة قائمة بين النوق وبين ما أضلته من الأولاد، فرأيت أمهاتٍ فقدن فتولهنّ فحننّ.

وكان للمحقق سبيل ثالثة: أن يهمل ضبط الكلمة – كما أهمل ضبطها من قبله أحمد نسيم – فيترك للقارئ أن تدلّه ثقافته، ويرشده إحساسه؛ ولكنه لم يفعل.

ثانياً : إن الذي نراه : أن المعنى هو ما ذهب إليه شارح الديوان في المتن ، من أن الخلايا هي خلايا النحل ، تُضِلُّ رباَعها [ أي الأماكن التي تعسَل فيها ] . وقد يكون ذلك في كُوَّارات ، أو في صخور الجبال ؛ فتطير آفاً : مجتمعةً متلاحقةً ، وتُحطُّ آفاً مجتمعةً متلاحقةً ، فتسمع لها دويّاً وهديراً ، لا يشبه شيء ، كما تشبهه همهمة الرعد ، ولقد كان من النعم التي لا تُنسى أن رأينا ذلك مصادفةً وسمعناه ، ويا له من منظر !! ويا له من صوت !! .

هذا ، ومع أن تشبيه همهمة الرعد بحنين النوق ، أو العكس ، واردٌ من حيث المبدأ – كما يقال اليوم – فإن الشاعر إنما يجلو إرادته بصُوره ، ويُفصح عنها بألفاظه ، والنابعة الشيباني لم يترك في هذا البيت لمتقول أن يتقول . فقد جلا إرادته وأفصح عنها ، إذ حرص على تقريب تلك الأصوات إلى الأذان والأذهان ، فقال : [ ولجّة حجاج وغاب يُحرق ]<sup>(٥)</sup> .

وذاك أن أصوات لجّة الحجاج والغاب الذي يحرق عظمة الشبه بأصوات خلايا النحل وقد ضلّت كوّاراتها ، لا حنين الناقة الملتاعة الذي قد يبلغ من الرقة والشجو أن يقول فيه الشاعر القديم :

يُعَارِضُنْ مِلْوَاحاً كَانَ حَيْنِهَا قَبِيلَ انْفِتَاقِ الصُّبْحِ تَرْجِيعُ زَامِرٍ

٣١- تَمَرُّضُ تَمْرِهِ الْجَنُوبُ مَعَ الصَّبَا تَهَامٍ يَمَانٍ أُنْجَدُ وَهُوَ مُعْرِقُ

نبه شارح الديوان في المتن ، على ما في البيت من الإخلال فقال :

(٥) رجح - رحمه الله - أن يكون ضبط العجز : [ ولجة حجاج وغاب يحرق ] ، من عطف [ لجة ] على خلايا ، وعطف [ غاب ] على حجاج . وإنما للملاحظة يحوطها السداد ، وقد كنت عنها غافلاً حتى نهني عليها .

[ فيه زحاف ] . وأما الدكتور المحقق فقال ما نصه : [ تهام يمان أنجد أو منجد : نسبة إلى الأقاليم الثلاثة المعروفة : تهامة واليمن ونجد . قول الشارح : « وهو معرق : فيه زحاف » غير صحيح ] اهـ .

وفي شرح الأستاذ المحقق ، وضبطه مفردات البيت أمور ، منها :

أ - ضَبَطَ كلمة [ أنجد ] بالتنوين : [ أنجِدْ ] فجعلها اسماً مصروفاً . لكن هذه الكلمة ، لم تُجَيَّ اسماً في حدود ما بين أيدي الناس اليوم من المعاجم ، وإنما هي فعلٌ ماضٍ : [ أنجَدَ ] إذا ارتفع أو أخذ في بلاد نجد .  
ب - قال الأستاذ المحقق : [ أنجد أو منجد : نسبة إلى .... ] فجعل الكلمتين بمعنى واحد ، فسوّى بين الفعل والاسم ، ظاناً أن [ أنجد ] اسم ، وليس الأمر كذلك . .

ج - أنكر الأستاذ المحقق على شارح الديوان أن يرى في البيت زحافاً ، فنسب قوله إلى عدم الصحة ، فقال : [ قول الشارح : « وهو معرق فيه زحاف » ، غير صحيح ] .

قلت : طبعي أن من يجعل [ أنجد ] اسماً ، فيضبطه منوناً : [ أنجِدْ ] لا يرى في البيت زحافاً . لكنه لو قرأه [ أنجَدَ ] لرأى زحافاً منكراً ، جعل فيه الشاعر [ فَعُولُنْ = فَعِلُنْ ] .

كلّ هذا ، مع أن الشارح لم يُرد إلى أن يقول : [ وهو معرق فيه زحاف ] كما وهم الأستاذ المحقق ، وإنما فسّر بعض مفردات البيت ، حتى إذا تم له ذلك ، استأنف القول فقال : [ فيه زحاف ] . وقد عني أن في البيت زحافاً منكراً ، لا يليق عذم التنبيه عليه ، وفيه ما فيه من النكر . هذا ما عناه الشارح ، ولم يعن أن : [ وهو معرق ] فيه زحاف<sup>(٦)</sup> !! فالذي قاله

(٦) وقف رحمه الله - عند كلمة [ زحاف ] ، ورغب في أن أتبه على أن هذا =

الشارح في المتن إذاً ، صحيح لا يعاب . وفضلاً على ذلك ، هاهنا مسألة ، هي أن الرواية عند أحمد نسيم هي : [ فيه زحاف ] وهذا يعني أنه يقبل استعمال [ أزحف – يزحف ] . وكان على الأستاذ المحقق أن ينبه هنا على أن ذلك سهو من الأستاذ نسيم ، أو أنه وارد في إحدى مخطوطات الديوان الخمس ... ولكنه لم يفعل ؛ وذلك تفريط .

٣٥- وأضحّت جبال البحترين كلّها - وما قطن منها بناج - تُغرّق  
وصف الشاعر قبل هذا البيت ، هطلان المطر ؛ الذي أتى به ذاك  
السحاب الجون المتراكم ، وكيف سحّ وسال وسقى ... وغرّق جبال  
البحترين .

وقد شرح الأستاذ المحقق من هذا البيت كلّ كلمة [ قطن ] .  
فقال : [ القطن : القاطن المقيم ] .

ولكنه لم يذكر ما يُؤول إليه معنى البيت ، إذا كان القطن فيه هو  
القاطن . ونرى من حقّ النابغة الشيباني أن نقول : البحريون - بنو بخر -  
طائيون . كانت اليمن منازلهم . لكنهم نرحوا عن اليمن فجاوروا بني أسد ،  
وغلبوهم على جبلّتهم : [ أجأ وسلمى ] ، فاستقرّوا فيهما ، وورثوا منازل  
بني تميم بأرض نجد ، ومنازل غطفان مما يلي وادي القرى . فإذا قال  
الشاعر : [ جبال البحترين ] فلأنّ البحترين طائيون . وإنما يعني بجبالهم  
الجبال التي كانت لبني أسد ، ثم غلبتهم طيئ عليها .

وأما [ قطن ] في البيت ، فليس هو القاطن المقيم ، وإنما هو جبل

= المصطلح العروضي ، قد اختلف مؤداه في حقبة من الزمن بعد حقبة . وعلى ذلك ، فإن  
شارح البيت في المتن قد استعمل كلمة الزحاف هنا بمعنى انكسار الوزن لا بمعنى التغير ،  
الذي يعترى ثواني الأسباب خفيفة أو ثقيلة .

لبني أسد . ففي معجم ما استعجم ٣/١٠٨٣ : [ قطن : بفتح أوله  
وثانيه .... وقال أبو حنيفة : قطن جبل بنجد في بلاد بني أسد ، على يمينك  
إذا فارقت الحجاز وأنت صادر عن النقرة ] . وفي معجم البلدان لياقوت  
٤/٣٧٤ : [ وَقَطْنٌ : جبل لبني أسد في قول امرئ القيس يصف  
سحاباً :

أصاح ترى برقاً أريك وميضه كلمع اليدين في حبي مكالر  
ثم يقول بعد أبيات :

على قطنٍ بالشَّيْمِ أَيْمَنُ صَوْبِهِ وَأَيْسَرُهُ عَلَى السَّتَارِ فَيَذْبُلُ  
.... وقال بعض الأعراب :

سَلِّمْ عَلَى قَطْنٍ إِنْ كُنْتَ نَازِلَهُ سَلَامٌ مِنْ كَانَ يَهْوَى مَرَّةً قَطْنَا [   
ويقول ياقوت : [ وقال الواقدي : قطن ماء ، ويقال جبل من أرض  
بني أسد بناحية فيد ، وغزوة قطن قتل بها مسعود بن عروة ، وأمير جيش  
رسول الله ﷺ أبو سلمة بن عبد الأسد ] .

ف [ قَطْن ] إذاً في البيت ، ليس القاطن المقيم ، كما وهم الأستاذ  
المحقق ، وإنما هو جبل بنجد . والعجب أن الأستاذ المحقق لم يتنبه لمرجع  
الضمير في قول الشاعر وهو يذكر تلك الجبال : [ وما قطن منها ] .

٣٧ - فأقلع - إذخف الرباب فلم يقم - رُكَّامٌ تُرْجِيهِ الشَّمَالُ وَتُسْحَقُ

ضَبَطَ الأستاذ المحقق كلمة [ يقم ] بضم القاف ، فهو عنده إذاً من  
[ قام - يقوم ] ، ولا معنى له في البيت ، إذ لا قيام هنا ولا قعود ، وإنما هو  
مضارع مجزوم ، من الرباعي : [ أقام - يُقيم ] ، ثم بالجزم : [ فلم يُقم ] ،  
بضم الياء وكسر القاف .



٤٥- ترى حَزَقَ الثيران يحمين حائلاً فكلُّ له لَدَنٌ سسلاخٌ مُذَلَّقُ  
قال الدكتور المحقق في شرحه : [ الحائل : الأنتى التي لا تحمل ] .  
فنفى عنها أن تحمل ، وكان الصواب أن يقول : [ التي لم تحمل ] ، إذ  
الحائل - وإن لم تحمل - خليقةٌ أن تحمل . ومن هنا كانت إضافة الثيران  
بها ، وحمائتها لها . ولو كانت لا تحمل ، على معنى عُقم رجمها ، لم تُطَف  
بها الثيران ولم تُحمِها .

٤٩- وكلُّ مِسْحٍ أخدرى مُكْدَمٌ له عانةٌ فيها يظلّ ويشهقُ  
٥٠- بأكفأها من ذبّه بشباته خدودٌ وما يلقي أمرٌ وأعلقُ

يصف الشاعر حمار وحش يحدو أته ، وذاك في تاريخ الشعر العربي  
كثير كثير ، لا تكاد تفتقده عند شاعر ، فصورة الحمار بعض أكفال  
الأتن ، وصورتها وهي ترحمه وتعدو أمامه ، تمتلى بهما دواوين الشعراء . غير  
أن الجديد هو أن يكون لحمار الوحش قرن يطعن به أكفال إنائه . وهو  
ما ذهب إليه الأستاذ المحقق في شرحه ، إذ قال : [ الشبابة : حدّ كل شيء  
والمراد بها هنا حدّ قرنه ] . فجعل للحمار قرناً على الحقيقة ، كما ترى .

ولقد أوردت البيتين ٤٩ - ٥٠ معاً لكيلا يذهب بك الظن إلى أن  
الأستاذ المحقق إنما أراد ثوراً ذا قرن حادّ . ولترى بنفسك ، أن ذلك راجع  
إلى [ المسحّ الأخدرى المكدم ] الذي له عانة فيها يظل ويشهق ، والذي من  
ذبّه بشباته خدود بأكفأها ، والذي يلقي من رجمها ما هو أمرٌ وأعلق . ثم  
لتقرن كل ذلك بقول الأستاذ المحقق : [ شهيق الحمار : آخر صوته وهو  
ينهق ] .

وأقول : لقد كان على المحقق أن يقف عند هذا البيت ، فيعرض  
رواياته في المخطوطات الخمس التي ذكر أنها بين يديه ، ثم يختار منها - إذا

اختلفت - ما يليق بمعنى البيت ، وأن يذكر - إذا هي اتفقت - أنه لم يهتد في النص إلى رأي يرضاه . وفي كل حال ، كان عليه أن يقف عند هذه الناجمة ولا يتخطاها<sup>(٧)</sup> .

٥٣ - فمنهن نُؤي خاشعٌ ومُشعٌ وسُفَعُ ثلاثٌ قد بلينَ وأورقُ

قال الدكتور المحقق : [ النؤي : حفير أو حاجز من تراب أو رمل يضرب حول الخيمة ] .

قلت : إنما تُضرب الخيام ، وأما ضُرب النؤي فلم يُسمع . يقال : النؤي حفرة حول الخيمة ، والنؤي يُعمل ويُسوَّى حول الخيمة ، والنؤي يكون حول الخيمة الخ ... وأما ضُرب النؤي حول الخيمة فمرتبج ، لم يقله من قبل أحد في حدود علمنا .

٥٨ - كأن ملاء المحض فوق متونها ترى الأكم منه ترتدي وتُنطق<sup>(٨)</sup>

يصف الشاعر في أربعة أبيات صحراء قطعها . والبيت/٥٨ آخرها . والدكتور المحقق يشرح من هذا البيت كلمة [ المحض ] فيقول : [ المحض ما تحلب من العرق ] .

ولو أخذنا بهذا الشرح لكان معنى البيت : كأن العرق المتحلب من

(٧) لقد مال الأستاذ - رحمه الله - إلى أن الشاعر ، قد يكون أراد موضع القرن [ الشبابة ] من رأس الحمار . قلت : هذا التخرُّج - الذي لا يمكن أن يمر به المرء إلا معجباً - مبني على أن أثر عض الحمار أكفالأ الأثر ، يشبه أثر الطعن بقرن الثور ؛ وهو تخريج يُميط الغموض عن البيت ، وإن ظلَّ في النفس منه شيء . وسواء أقبلته النفس أم لم تقبله ، لقد كان على المحقق أن يقف هاهنا وقففة المعالج المتدبر ، وألا يجعل للحمار - مهما بدر الأمر - قرناً يطمن به على الحقيقة .

(٨) رجح الأستاذ - رحمه الله - أن يكون فعل [ تُنطق ] مبنياً للمعلوم . أي

[ تُنطق ] .

الحيوانات في تلك البوادي ، ملاءةً تغطّي الآكام ، فيكون لها منه أرديةٌ ونُطق !! هذا إذا لم نأخذ بما جاء في القاموس الميحط – مادة نطق – وفيه : [ ونُطِقَ الماءُ الأكمةً وغيرها : بلغ نصفها ] ، ولو أخذنا به لكان المعنى : أن العرق غطّي الآكام مرةً ، وبلغ نصفها مرةً أخرى !! .

وإنما أتيتُ الدكتور المحقق من الميل إلى الدعة ، فأثر النقل عن أحمد نسيم ، على الجرد في طلب معنى الكمة . ولقد بحثت في عشرة من المراجع الأمهات عن أن المحض هو ما تحلب من العرق ، فلم أجد ذلك . منها اللسان والقاموس والصحاح والمجمل والمقاييس والتاج ... فما أدري من أين نقل الأستاذ المحقق هذا المعنى .

هذا ، على أن المحض من معانيه [ القَتَّ ] وهو نبات عشبيّ كثيفٍ ترعاه السائمة . والعرب تقول : أمحض فلان دابته ، إذا علفها المحض . ولو أخذ المرء بهذا المعنى من معاني الكلمة ، ووجّه البيت في ظله ، لخلص إلى معنى ارتداء الآكام أثواباً منه ، وتَنطُّقُها به نُطُقاً . ولكان لَمَحَ ما رمز إليه الشاعر من أنه رجل مشيع ، من شمائله قطع مهامه تنأى عن أن تسومها ماشية أو ترعاها ، فتظل مكتسبةً أثوابَ هذا النبات ونُطقه<sup>(٩)</sup> .

(٩) لقد شغلت كلمة [ المحض ] في البيت بال الأستاذ – رحمه الله – أياماً وأسابيع ، ولولا شيء من التحرّز والتورّع ، لقلت شهوراً . فكان يهتف إلي مرة بعد مرة يذاكرني فيما اهتدى إليه من معانيها ودلالاتها ، في الصور الشعرية ، وتراكيبها ، ثم في توجيه معنى البيت في هدي ذلك . ولكنه ظلّ دوماً يرجح أن الشاعر أراد في البيت معنى اكتساء الآكام أردية السراب . وأيد ذلك عنده أن النابغة الشيباني قد ألح على هذه الصورة الشعرية مرات في شعره . وكنت أقول له : إن دون الأخذ بهذا الوجه عقبةً ، هي أن كتب اللغة لا تذكر أن [ المحض ] من معانيه السراب ، وأن تردّد اكتساء الآكام أردية السراب في ديوان شاعرنا لا يكفي لقيام حجة قاطعة على صحة هذا التوجيه ، إذ ليست هذه الصورة الشعرية مقصورة عليه ، بل هي منتشرة متفشية في الشعر القديم قصائد وأراجيز .

٦٩- وَخَطَّمُ كَسْتَهُ وَاضِحاً مِنْ لُغَايِهَا نَفَاهُ مِنَ اللَّحْيَيْنِ دَرْدُ وَأَرْوَقُ

يقول الشاعر ذلك في وصف ناقته . وقد وقف الدكتور المحقق عند كلمة [ دَرْدُ ] فقال : [ الدرد : الذي سقطت أسنانه أو تحاتت من الكبر فلحقت بمغارزها ] . قلت : إن كتب اللغة لا تذكر كلمة [ الدرد ] بتسكين الراء . وإنما تذكر أن الرجل يوصف بـ [ الدرد ] بفتح الحرف الثاني ، فيقال : [ أَدْرَدُ بَيْنُ الدَّرْدِ ] ويجمع على [ دُرْدُ ] ، والأنثى [ دَرْدَاءُ ]<sup>(١٠)</sup> .

٧٤- مَنَاسِمُ رَجْلَيْهَا إِذَا مَا تَقَادَفْتُ يَدَاهَا وَحُتَّتْ بِالدَّوَائِرِ تَلَحَّقُ

شرح الأستاذ المحقق معنى [ الدوائر ] فقال ما نصّه : [ الدوائر : واحدها الدائرة ، وهي في الخيل ثماني عشرة دائرة ، منها دائرة القالع تكون تحت اللبد ، ودائرة اللطاة تكون في وسط الجبهة ، ودائرة الناحس تكون تحت الدبرين إلى نقرتي الورك ، ودائرة الهقعة تكون في عرض الزور ، ودائرة أخرى تكون تحت الأنف ] اهـ .

قلت : هذا عمل المعجمي ، فأين عمل المحقق ؟ ولقد كنا نقنع بأن يختار من هذه المعاني كلّها معنى واحداً يناسب ما في البيت ، ويوضح قصيد الشاعر ، والصورة التي أراد إليها . ولكن الأستاذ المحقق لم يفعل .

وأرى أن الدوائر في البيت جمع دائرة ؛ والدائرة ما أحاط بالشيء ، ودائرة الحافر ما أحاط به . وعلى ذلك يكون المعنى : إذا حُتَّتْ هذه الناقّة

(١٠) علّق - رحمه الله - على تسكين الراء ، فقدّر أن الشاعر قد يكون بني الوصف من [ دَرْدُ ] على [ دَرْدِ ] ثم سَكَّنَ الراء فقال : [ دَرْدُ ] ، وتسكين عين الكلمة في قبيلة ربيعة كثير . قلت : مهما يدر الأمر ، فقد كان على الأستاذ المحقق أن يعلّق على المسألة أو يبيّن فيها رأياً ، أو يعتذر بأنه لم يهتد فيها إلى وجه .

فأسرعت ، لحقت مناسمُ رجلِها بدوائر يديها ، وذلك أشدّ ما يكون من سرعتها .

هذا ، على أن الدوائر وإن كانت للخيل في الأصل ، فإن مثل ذلك في الشعر يُستعار . قال علقمة الفحل يصف عدو الظليم :

يكاد منسّمه يَخْتَلُّ مقلته كأنه حاذِرٌ للنّخس مشهومٌ  
ومعروفٌ أن ذكرَ النعام [ الظليم ] له ظلف ، وإنما المنسم للبعير . ولكنه استعاره له . ومثل ذلك في الشعر كثير (١١) .

وبعد ، فقد بلغت القصيدة اثنين وثمانين بيتاً ، فيها ما قصر عن أن يكون جميلاً ، وفيها ما لحق ، وأما ما يروع ، فالأبيات الخمسة التي ختم بها الشاعر قصيدته . ويصف فيها منزلاً نزله ليرتاح ويريح ناقته . وما أظن كثيراً من الشعراء المجيدين يبلغون ما بلغه شاعرنا فيها (١٢) . وإنّما يؤلم أن هذه الأبيات الخمسة قد أساء الشرح والرواية إلى أربعة منها أيّ إساءة !! وإليكها (١٣) وما أساء إليها لترى ذلك بنفسك :

٧٨- إذا حُلَّ عنها كُورُها خَرَّ عنده طليحان مجتَرٌّ وأشعثٌ مُطَرِّقٌ

(١١) رجح - رحمه الله - أن تكون الكلمة مصحفة ، وأن صوابها [ الدواير ] ، جمعاً لـ [ دابرة ] ، وهي مؤخر الحافر .

(١٢) علّق - رحمه الله - على قولي هذا فقال : بل هناك كثيرون منهم بلغوا ذلك وتجاوزوه .

(١٣) عاب قولي [ إليكها ] بمعنى [ دونكها ] ، فقال إن بعض نخاة العصر قد استحدثوا هذا الاستعمال . فقلت : بل أراه استعمالاً قديماً . ثم لقيت الأستاذ النجار بعد أيام فرجوته أن ينقل إليه ، أن هذا الاستعمال ورد في قصيدة رائية للشاعر ابن منير الطرابلسي المتوفى سنة/٥٤٨ هـ . يقول فيها مفتخراً بنظمها :

وإليكها بدوية رقت لرقتها الحضر  
شامية لو شامها قسّ الفصاحة لافتخر

٧٩- وماءٍ كأن الزيتَ فوقِ جسمامه متى ما يذُقُهُ فُرطُ القومِ يَسْبِقُ  
يريد الشاعر أن ما وجدته من الماء في طريقه ، كان في بئر عميقة ،  
فهو راكد ، كأن الزيت يعلوه . فإذا شرب منه المسافرون مرضوا أو كادوا ،  
لما فيه من سوء الطعم والرائحة .

هذا ما نرى أن الشاعر أراد إليه ؛ وأما الدكتور المحقق فكان له في  
معاني المفردات ودلالاتها آراء أخرى ، أوردُها لك ، مع التعليق عليها فيما  
يلي :

أولاً : قال : [ يسبق : كذا في ( الأصل ) أي يتقدم ، وهو الأصح  
عندنا ، وفي ( ش ) : يسبق ، ومعناه يطول ويتمّ طوله ، وهو تحريف  
مع صحة المعنى ، وفي ( م ) : يسبق ، ومعناه يشتم ويتختم ، وهو  
تحريف مع صحة المعنى ] اهـ .

قلت : كيف يصح المعنى وهو مرة سَبَقُ ، ومرة طُولُ ، ومرة  
تُخمة؟! بل كل ذلك غير صحيح ؛ وسأبين لك ذلك بعد قليل .

ثانياً : قال : [ الفُرطُ : المتقدم من القوم إلى الورود ] .

قلت : قول الأستاذ المحقق مبتدع مرتجل . فالفُرطُ ليس مفرداً . بل  
هو جمع [ فارط ] وهو المتقدم . إذ وزن [ فُعَل ] جمع لصفة صحيحة  
اللام وزنها فاعِل أو فاعِلة . فهو : لراكع : رُكع ، ولصائم : صوم ،  
ولنائم : نوم ، ولفارط : فُرط .

والعجيب أن الأستاذ المحقق لم ينتبه لـ [ متى ] وعملها الجزم في  
[ يذقه ] ، فأورد فعل [ يسبق ] مرفوعاً ، وكان حقه الجزم . وأورده مفرداً ،  
لإعراضه عن معنى الجمع في [ فرط ] ، وكان حقه الجمع .

ثم إن الأستاذ المحقق لم يقل للقارئ ما معنى : [ متى يذقه المتقدم  
يسبقُ ] . والذي نراه أن في [ يسبق ] تصحيفاً وتحريفاً . والصواب :  
[ يسبقوا ] بالنون لا بالباء ، وبالجمع لا بالأفراد . واليك البيان :

أ - هو للجمع ، لأن الضمير فيه يرجع إلى [ فرط ] ، وهو جمع  
[ فارط ] .

ب - هو مجزوم بأنه جواب الشرط : [ متى ما يذقه ....  
يسبقوا ] .

ج - هو من مادة [ سَنِق - يَسْنِق ] إذا بشم . يقال : [ أَسْنَقَه -  
يُسْنِقُه ] ، بمعنى : داناه من المرض . والشاعر إنما أراد أن الفرط من القوم ،  
إذا سبقوا إليه فذاقوه ليعرفوا أصالح هو للشرب أم لا ؟ أصابهم من مذاقهم  
له ، ما يكاد يمرضهم . ففي « البارع » للقالي/٧٧٧ ما نصّه : [ وقال  
الخليل : تقول سَنِقَ الحمار وكلُّ دابةٍ ، سَنَقاً ، إذا أكل من الرطب حتى كاد  
يصبه كالبشم ] ، ثم شرع يفصّل فقال : [ والفصيل إذا أكثر من اللبن  
حتى يكاد يمرض ، تقول سَنِقَ ]<sup>(١٤)</sup> اهـ .

٨٠ - فَوَصَّلْتُ أَرْمَاتًا قِصَارًا وَبَعْضَهَا

ضَعِيفُ الْقَوَى بِمَحْمَلِ السَّيْفِ مَوْثِقُ

كأن الشاعر يريد هنا أن يقول : الحاجة أم الاختراع ، فلقد وجد  
الماء بعيداً تناوله ، فعمد إلى ما وجد في رَحْله من قِطْعِ جِبَالٍ [ أَرْمَاتٍ ]  
فوصلها ليجعل منها جبلاً . فلما تبين له أنها قصرت عن أن تبلغ الماء ،  
عمد إلى حمائل سيفه فوصلها بها ، فتم له ما أراد .

(١٤) ذكر - رحمه الله - أن الأرجح عنده أن تكون الرواية : [ متى ما يذقه فرط

القوم يصتقوا ] .

ولقد ذكرني هذا ما كنت قرأته يوماً في رحلة ابن بطوطة ، فقد اشتدَّ به الظمُّ وهو مسافر ، وأفضى به سيره إلى بئر ، ولم يجد ما يستقي به منها ؛ قال : [ فربطت خرقة كانت على رأسي بالحبل وامتصصت ما تعلق بها من الماء ... ] .

فانظر - بعد الذي بيته لك - إلى ما قاله الدكتور المحقق في شرح [ الأرمات ] قال : [ الأرمات : جمع رمث - بفتح الميم - وهو خشب يضمُّ بعضه إلى بعض ويركب في البحر ] .

قلت : أي بحر هذا؟! إنما الأرمات في البيت ، جمع الرمث ، وهو الحبلُ الخلق .

٨١- إلى سُفْرَةٍ ، أمَّا عُراها فَرَثَةٌ ضِعَافٌ ، وأما بَطْنُها فَمُحْرَقٌ يريد الشاعر أن يقول : فلما تمَّ لي ما أردت من إعداد الحبل ، وصلته إلى سُفْرَةٍ ( بضم السين - لا بفتحها - وهي وعاء طعام السفر ) قد رثَّ أديمها لطول العهد بها ، وكثرة استعمالها لها في أسفاري . فهي بالية الأطراف ، محرقة الوسط ، لا تكاد تمسك من الماء إلا وَشَلًا . فجعلتها بمنزلة الدلو ؛ وعلى هذا فإن الجار والمجرور : [ إلى سُفْرَةٍ ] متعلقان بـ [ وصلت ] في البيت السابق / ٨٠ ؛ قال ثعلب في شرح ديوان زهير / ٢٦٠ : [ إذا لم يكن لهم دلوٌ ، استقوا بالسفرة التي يأكلون عليها ] . وفي اللسان : [ والسفرة بالضم طعامٌ يتخذ للمسافر ، وبه سميت سفرة الجلد ] . ثم قال : [ السفرة : طعامٌ يتخذه المسافر ، وأكثر ما يُحمل ، في جلد مستدير ، فنقل اسمُ الطعام إليه وسمي به ] .

أمَّا الآن ، فانظر إلى شرح المحقق . قال : [ السفرة : الناقة التي تعودت على « كذا » الأسفار ] .



قلت : أيّ ناقة هذه ؟! فالبيت لا علاقة له بالناقة من قريب ولا من بعيد . وإنما هو وصفٌ لما استقى به الشاعر ، فجعله بمنزلة الدلو ، وهو وعاء طعام السفر ، ليس غير .

وهاهنا - في كل حال - مسائل :

الأولى : لفظية : وهي أن [ السَّفرة ] بفتح السين خطأ ، والصواب الضمّ : [ السُّفرة ] .

والثانية : معنوية : وهي أن [ السفرة ] مهما يكن ضبطها ، ليس لها معنى الناقة التي تُركب في السفر . إذ الناقة : [ مِسْفرة ، ومِسْفار ] . ففي اللسان : [ وبعير مِسْفَر : قويّ على السفر ؛ وأنشد ابن الأعرابي للنمر بن توبل :

أَجَزْتُ إِلَيْكَ سُهوبَ الْفَلَاةِ      وَرَحَلِي عَلَى جَمَلٍ مِسْفَرٍ  
وَنَاقَةٍ مِسْفَرَةٍ وَمِسْفَارٍ كَذَلِكَ ] اهـ .

ثم هَبْنَا قَبْلَنَا جَدَلًا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَقِّقُ ، من أن السفرة هي الناقة ، فكيف يُخرَجُ للقارئ قولَ الشاعر في وَصْفِهَا : [ ... أما عراها فرثة ضعاف ، وأما بطنها فمخرق ] ؟ .

والثالثة : نحوية : وقد أنشأها شرحُ الأستاذ المحقق لمفردات البيتين [ ٨٠ و ٨١ ] . وحصيلتها أن الأرمات عنده خشبٌ يُضمُّ بعضه إلى بعض فيركب في البحر ، والسفرة ناقةٌ ، وَصَفَهَا الشاعر بأنها مخرقة البطن . فالمعنى إذاً هو : وصّلت خشباً إلى ناقة مخرقة . وإذا قد كان هذا التوصيل مستحيلاً عقلاً ، فقد غَدَا تعليق الجار والمجرور : [ إلى سفرة ] بغير متعلّق ، وانفصمت بذلك العروة بين البيتين [ ٨٠ و ٨١ ] .

والرابعة : لغوية : وهي أن [ تعوّد ] إنما يتعدى بنفسه ، ففي

الحديث : [ تعودوا الخير فإن الخير عادة ... ] . فقول الدكتور المحقق في الشرح : [ السفرة : الناقة التي تعودت على الأسفار ] استعمال عامي لا أصل له . ثم إن البيت الآتي :

٨٢- أَلدُّ بِمَا آلتُ مِنَ الْمَاءِ جَسْرَةَ تَكَادُ إِذَا لَدَّتْ مِنَ الْجَهْدِ تَشْرُقُ  
فيه ضمير هو فاعلُ [ آلت ] ، راجع بالضرورة إلى تلك [ السفرة ] - إذ ليس له مرجع سواها . ولقد علمت أن الأستاذ المحقق قال : السفرة ناقة . وهو بقوله هذا قد هدم معنى البيت ، لأنه يُؤوَل - على حسب تخرّيج الأستاذ - إلى أن للشاعر ناقتين ، لا ناقة واحدة : ناقة تجلب الماء ، وأخرى تُسقى به . وذاك أن حَلَّ البيت - بناء على أن الناقة هي مرجع الضمير - يصبح كما ترى : [ أسقي بما رجعتُ به الناقةُ من الماء ، ناقةُ جسرَةٍ تكاد تشرق ] . وذلك غير مستقيم ، ونظم البيت لا يعين عليه .

أما حاقّ المعنى فإنّ الشاعر أراد : لقد سقيتُ ناقتي المجهدة العطشى ، ما أمسكته ورجعتُ به سُفرتي - الباليةُ المخرقة - من الماء . وعلى أنه وَشَلَّ لا يُشْرُق به في العادة ، لقد كادت تُشْرُق به من جهدها ولهاثها . ولقد تحطّى الأستاذ المحقق كل ذلك - وهو كثيرٌ تحطّيه كما ترى - واكتفى بأن تابع أحمد نسيم ، فنقل عنه شرحه لمفردات البيت حرفاً حرفاً ، فقال : [ ألدّ : أسقي ، مأخوذ من اللدود وهو ما سقيه الإنسان في أحد شقيّ الفم ] . ثم تابع النقل فقال : [ آلت : حلت ] . ولقد نظرت في قولهما : [ آلت : حلت ] فلم أتبيّن ما أرادا ، ولا رأيت له وجهاً اللهم إلا أن يكون أحمد نسيم قد أراد بـ [ حلت ] ما يراد بقولهم : [ حلا منه بخير ] ، إذا أصاب منه خيراً ، أو ظفر منه بنصيب ، ثم تابعه الأستاذ المحقق ، مطمئناً إلى علمه ، وجزالة إيجازه .

وفي كل حال ، لقد أحسن الأستاذ المحقق صنعاً إذ لم يستمرّ في الاستفادة من شروح أحمد نسيم ، فظلّ مستمسكاً بأن الشاعر يصف ناقمة ، إذ قال : [ آلت : حلت . الجسرة : الناقمة الضخمة الطويلة والماضية ] ، على حين رآها أحمد نسيم سفينة . إذ قال : [ آلت : حلت . والجسرة : الماضية ، والمراد بها هنا السفينة ]!! .

وبعد ، فلقد اجتزأتُ بالتعليق على ما أصاب ألفاظ الشاعر ومعانيها .... وأما ما تعهد الأستاذ المحقق به في الصفحة /٦/ ، من إجراء [ المقابلات والمقارنات الدقيقة الوافية ] بين المخطوطات الخمس التي قال إنها كانت عمدته في التحقيق ، فلم أعرض له ؛ وذلك أن المحقق لم يذكره ولا عرّج عليه .

ولم أتمكن كذلك من النظر فيما قال عنه في الصفحة /١٨/ إنه أخطاء [ ارتكب الشنقيطي نفسه جزءاً منها ] !! وذلك أن الأستاذ المحقق لم يعرض لها ولا ذكرها .

ومهما يدر الأمر ، فإن المرء يخطئ ويصيب ، فما كان ثماً قلناه صواباً فقربان من قرابين الحقيقة ، وما كان منه خطأً فمِن عثرات مضارها .